آراء

حياتك حلال عليك

عائشة بلحاج

إذا كنا نعتقد أنّنا لا نقدَّر بثمن، ولا يراودنا الشكّ في أنّنا بضاعة في سوق أحدهم، فعلينا إعادة التفكير. «نحن هنا»، هم الذين ليسوا في منطقةِ حرب، ولديهم نسبة لا بأس بها من الكرامة، تتكرّم بها عليهم أنظمتهم العتيدة «دام عزّها». وطبعاً، باقي العالم حولهم، في الشرق والغرب، فلا أحد فوق السوق. الفرق في «نوعية البضاعة التي أنت عليها».

فإذا كنت شخصاً بلا أهمّية على الإطلاق، لا رأيَ له ولا ناقةَ في أيّ بيدرٍ كان، فإنّك غير معفيٍّ من دخول السوق، فأنت نموذج للجماهير العمياء، وعليهم دراستك لمعرفة كيفية التحكّم في عَمائِك وغرائِزك لتكون وقوداً، أو حتّى طريقاً، فلن يعدموا ذريعةً لاستغلالك حتّى لو نأَيْت بنفسكَ عمّا حولك.

إذا كنت شخصاً له رأي، تتحدّث عنه في المقهى، أو تشاركه في «فيسبوك»، فأنت مشكلة نائمة. ربّما تعيش حياتك وأنت نائم. لكن من يدري، ربّما تستيقظ يوماً، منفجراً، وتقوم بفعلٍ ما برأيك هذا، معَ أو ضدّ لا يهم، من اليمين أو اليسار، كلّها تفاصيل، المهمّ أنّك لاعبٌ مُحتملٌ، وعليهم مراقبتك، ومعرفة ما يُحفِّزك أو يشلّك. أنت لست مشروع قلق فقط، بل نموذج لمشاريع قلقة أخرى، وورقةٌ مفتوحة أمام عدسة مُكبِّرة. وفي أحسن الأحوال أنت فأرُ تجارب.

تخيّل الغرفة التي يمتلك معظم الناس مثلها، تُكدِّسُ فيها أشياءَ لا تحتاجها الآن، لكنّك قد تفعل يوماً ما. عدا استعمالاتها الأخرى، فعندما يظهر على بابك ضيفٌ مُفاجِئٌ، تُسرع وتَرمي فيها الملابسَ المُلقاة على عاتق الصالون، أو شيئاً تملكه أو تفعله، لا تريد أن يعرف الناس عنه. في جميع الحالات، لا تُحبّ أن يدخل أحدهم إلى الغرفة، التي قد تستغل الفوضى غطاءَ لأشياءَ أكثر أهمّية، قد تكون المالَ أو الذهبَ، أو أسراراً صغيرةً لا تُحبّ أن يعرف عنها أحد.

كيف ستشعر حين تكتشف أنّ أحدهم نبشَ ما تحتويه الغرفة كلّه. حتّى لو لم يكن في الغرفة ما يُخجل ولا يشين. ولكن رؤية أحدهم لفوضاك الداخلية، ونقط ضعفك، ستضايقك، ولن تتحمّل رؤيةَ هذا الذي انكشفْتَ أمامه.

في هذا العصر، الغرفة الخلفية لمعظمنا، تقع في هواتف أو حواسيب. حيث تتراكم جبال من الصور والفيديوهات العائلية والوثائق. صورُ رحلاتٍ مع الأصدقاء، أو في أماكن لا تريد أن يعرف أحدهم عن وجودك فيها. أو صورٌ مع أشخاص لا أحد قد يربط بينك وبينهم، لأنّ علاقتك بهم كانت قصيرةً أو خفيّةً، الصور فقط هي التي تثبت معرفتك بهم، ومن يدري ماذا يفعلون في حياتهم. ولعلّ الصورَ تجرُّك إلى دائرة الشبهات، مُكبّلاً بما تركْتَه خلفك من آثار إلكترونية، بفعل حنين خفيّ أو كسول. وهناك أيضاً سيرتك في الحياة، التي كُنْتَ تظنُّ أنّ حكومةَ بلدك الوحيدة التي تعرف دقائقها، مثل وثائقك الشخصية، والتفاصيل الدقيقة لسيرتك. كأنّك تضع صورة رنين مغناطيسيّ لحياتك على حاسوبك أو هاتفك، عارياً أمام من يرى ما خلفَ جلدِك ولحمِك.

لمزيد من التفاصيل، يمكن مشاهدة كثير من إنتاجات هوليوود ونتفلكس بشأن انتهاك البيانات، ولحمنا المكشوف أمام الشركات الكبرى والمنظّمات الأمنية، والاستخبارات، وهلمّ جرّاً من وحوش الغابة المعلوماتية. إنّها مُجرَّد دراما للترفيه، لكن نحن أيضاً كذلك، ألا تُبنى الأفلام على الحقيقة التي غالباً ما تفوق الخيال؟

أَفِقْ يا نايم، والْحَق غرفتك الخلفية. اشترِ القليل من الكتب، عن المواضيع التي تبحث فيها كثيراً، بدلاً من فضح انشغالاتك في «غوغل»، و«سيديهات» الأفلام التي تُحبّ. ولماذا عليك أن تشتري كلّ شيء من بعد؟ ممّ يشكو السوق المحلّي؟ خذ قدميك في نزهة واشترِ يا نائم.

مع هذا، ستبقى مكشوفاً بنسبة 90%، طالما أنّك تحكي حياتك لأصحابك على «واتساب» و«ماسنجر»، وطالما ترسل لك أمُّك رسالةً صوتيةً، بمثابة تقرير شامل عن تاريخ عائلتك الكريمة، وما تفعله وما تخفيه. فحياتك حتماً غير «حلال عليك»، يقول البائع في سوق البيانات.

هل تتغيّر قواعد اللعبة بين إسرائيل وإيران؟

عبد الجبار عكيدي

منذ وقعت مجزرة بلدة مجدل شمس في الجولان المُحتلّ في 27 يوليو/ تمّوز الماضي، سارع حزب الله إلى نفي ارتكابه الجريمة، إلّا أنّ ذلك النفي لم يكن مُقنعاً فيما يبدو، لا لأهالي الضحايا، ولا لحكومة الكيان الصهيوني المُحتلّ، الذي أراد أن يتظاهر بارتداء عباءة المسؤولية الأخلاقية عمّا حدث، ولكن هيهات، فأنّى لمن يقتل عشرات الأرواح يومياً في غزّة، وفي مناطق أخرى من فلسطين، ويُدمّر ويُشرّد البشر، أن يدّعي الغيرة الأخلاقية. لا يحتاج نتنياهو ذرائعَ أخلاقية، أو سواها، ليمضي في تنفيذ ما يراه مناسباً للخروج من مأزقه الخانق، إذ ربّما استطاعت آلة القتل الإسرائيلية حصد مزيد من أرواح سكان غزّة، كما حقّقت مُنجزاً تدميرياً هائلاً في البنية التحتية والخدمية لقطاع غزّة، ولكنّها لم تستطع أن تحصد مُنجزاً عسكرياً يمكن تحويله نصراً سياسياً واضحَ المعالم. وطالما لم يتحقّق هذا النصر داخل غزّة، وعلى مرأى من الإسرائيليين، فيجب البحث عن هذا النصر المنشود في أي مكان آخر، ولعلّ نتنياهو يدرك أكثر من غيره، ألّا أحدَ يمنحه السبل المُؤدّية إلى فتوحاته العسكرية كأذرع إيران في المنطقة، وعلى رأسها حزب الله اللبناني، ومن هنا تأتي أهمّية ما حصل في مجدل شمس، ليس باعتبار أنّ ما وقع هو جريمة في حقّ الإنسانية، بل باعتبار تلك الجريمة فرصة يجب أن يثبت نتنياهو من خلالها صلابته وعدم تهاونه في مكافحة، بل في استئصال، قوى الشرّ في المنطقة، فقرّر أن يستهدف أحدَ أبرز القادة العسكريين، بل الأكثر قرباً من حسن نصر الله، فؤاد شكر، صاحب لقب الحاج محسن، مساء 30 يوليو/ تمّوز الماضي.

وفي غمرة ردّات الفعل الإعلامية على استهداف شكر، وقبل أن يُعلِن حزب الله رسمياً تأكيده مقتلَه، حظيت حكومة نتنياهو بهدف آخر، لعلّه يختزل لديها كثيراً ممّا تريد إيصاله إلى الإسرائيليين والإيرانيين في آن معاً، ونعني اغتيالها رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، إسماعيل هنيّة، وذلك أثناء وجوده في طهران للمشاركة في تتويج الرئيس الإيراني الجديد، مسعود بزشكيان، فهل سيفلح نتنياهو بإقناع أهالي الأسرى الإسرائيليين بأنّ زوال إسماعيل هنيّة من الوجود سيعيد أبناءَهم إليهم؟ وهل سيقنع الإسرائيليين بأنّ مقتل هنيّة هو بمثابة نصر كبير لحكومة نتنياهو؟ وكذلك، هل سيكون مقتل هنيّة، وهو في حماية الحرس الثوري الإيراني وسط طهران، بمثابة إذلال كبير لإيران، وإحراج كبير لها أمام شعبها وأمام حلفائها؟... ذلك كلّه يمكن أن يكون وارداً في الحسبان، بل يمكن للمرء أن يتوقّع المزيد، ليس لوجود ما يوجب استمرار الحرب الإسرائيلية على أذرع إيران فحسب، بلّ لأنّ هذا الشكل من أشكال الحروب هو السبيل الوحيد الذي تتيحه الإدارة الأميركية أمام نتنياهو في الوقت الحاضر، إذ لم تزل واشنطن تُصرّ على ألّا تتّسع الحرب في الوقت الراهن إلى خارج حدود غزّة، وإن كان لا بدّ من استطالات لها، فلتكن من خلال استراتيجية مُغايرة، تتيح للكيان الصهيوني استثمارات عسكرية في أكثر من مكان، على أن تُوظَّف تلك الاستثمارات في غزّة والداخل الإسرائيلي معاً. وربّما أفلحت واشنطن في تعزيز الطمأنينة لدى إيران وأذرعها باستحالة الحرب الشاملة، في مقابل أن تتفهّم إيران النَزَقَ الإسرائيلي، وكذلك عليها أن تتفهّم أنّ الضبط الأميركي للحليف الإسرائيلي يوجب على طهران ومشتقّاتها احتواء هذا النَزَقَ، سواء بعدم الردّ إن أمكن الأمر، أو بردٍّ لحفظ ماء الوجه لا أكثر، وربّما هذا ما يُفسّر الأسباب الكامنة وراء عدم ارتقاء الردّ الإيراني إلى ما يوازي خسارات طهران الفعلية (يمكن الإشارة إلى تهافت الردّ الإيراني على استهداف إسرائيل قنصليتها بدمشق، أو تهافت ردود حزب الله على مقتل العشرات من أبرز قياداته، وبالتالي هل هذا التهافت في الردّ يعود إلى التزام طهران بما يُسمّى قواعد الاشتباك بالفعل، أم ثمّة مسألة أخرى؟).

المنطق يُؤكّد أنّ اغتيال هنيّة في حضن إيران هو إيذان بالحرب الحقيقية والمباشرة من إسرائيل، وردّات فعل إيران تُنذِر بعزم على الانتقام في الوقت القريب، هذا ما صرّح به المرشد الإيراني والرئيس الجديد في آن معاً، فهل تعني وعود طهران بالرد تحوّل إيران من «الصبر الاستراتيجي» إلى «الردّ الاستراتيجي»؟

(عقيد سابق في الجيش السوري)

كونفيدرالية الساحل... موجة تحرّر أم تموقع جديد

محمد طيفوري

أعلنت القيادات العسكرية في كل من مالي والنيجر وبوركينا فاسو، مطلع الشهر الماضي (يوليو/ تمّوز)، تأسيس اتحاد باسم «كونفيدرالية دول الساحل»، في ختام أعمال أول قمّة جمعت قادة الدول الثلاث، مع إسناد رئاستها مدة سنة واحدة إلى القائد المالي عاصيمي غويتا. فكرة التحالف لم تكن وليدة اللحظة، فبداياتها كانت في شهر سبتمبر/ أيلول 2023، عقب توقيع ميثاق ليبتاكو - غورما، المكوّن من 17 بنداً تضع هيكلاً تعاونياً للتحالف الاستراتيجي بين الأعضاء، ثمّ تعزّزت أكثر، في مارس/ آذار الماضي، بإنشاء قوّة مشتركة بهدف مكافحة الجماعات المسلّحة التي تهاجم أراضي هذه الدول.

تاريخياً، فكرة الكونفيدرالية ليست أمراً جديداً في أفريقيا، فقد شهدت القارّة أكثر من تجربة اتّحادية؛ خلال الاستعمار وزمن الاستقلال، من قبيل اتحاد روديسيا ونياسلاند (1953- 1963) المُشكّل من ثلاث مستعمرات بريطانية: زيمبابوي وزامبيا وملاوي، واتحاد الدول الأفريقية (1958- 1963)، الذي ضمّ كلّاً من غانا وغينيا ومالي، ثم اتحاد سينيغامبيا الكونفيدرالي (1982- 1989)، الذي تشكّل عقب إحباط المحاولة الانقلابية في غامبيا بمساعدة من السنغال. لكن كونفيدرالية الساحل، وبخلاف ما سبق، تأتي في سياقٍ خاصٍّ مرتبطٍ بانسحاب الأعضاء المُؤسّسين من «إيكواس» (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، بدعوى التخلّي عن الأهداف التأسيسية لصالح الانحياز لتنفيذ الأجندة الفرنسية في المنطقة. بذلك يكون الاتحاد الكونفيدرالي الوليد مُجرّد ردّة فعل ترمي إلى تحقيق أكبر قدر من السيادة الوطنية بعيداً عن فرنسا، من قادة وصلوا إلى الحكم عبر انقلابات عسكرية في منطقة الساحل، التي تحتلّ مكانة جيوسياسية مُهمّة. لكنّه يبقى خطوةً نوعيةً ولافتةً، ضمن تحوّلات جوهرية في إقليم يتّسم بدرجة كبيرة من التعقيد والاضطراب والتفاعلات المتشابكة، من أجل إعادة تشكيل التوازنات إقليمياً ودولياً.

يُجمع العسكريون الثلاثة على أنّ هذا الاتحاد يرمي لمقاومة الهيمنة الغربية، وعلى وجه التحديد الفرنسية، في المنطقة، فقد وصف الجنرال النيجري عبد الرحمن تياني القمّةَ بأنّها «تتويج لإرادتنا المشتركة الحازمة لاستعادة سيادتنا الوطنية». هكذا، تكون الرغبة في فكّ الارتباط بين دول التحالف وباريس هدفاً يجمعهم، خصوصاً أنّ باريس ما زالت تُمعِن في نهج سياسية أبويّة عند كلّ تعامل مع مستعمراتها السابقة في ما يتعلّق بالسيادة الوطنية أو الاستحواذ على الموارد ونهب الثروات الطبيعية.

عند كلّ انقلاب جديد، يجد النظام العسكري نفسه في مواجهة الضغوطات نفسها، إقليمياً من «إيكواس»، ثمّ من الاتحاد الأفريقي بدرجة أقلّ، ودولياً من فرنسا، وبقيّة الدول الغربية، ما دفعهم إلى توحيد المواقف من أجل مواجهة الحملات الشرسة ضدّهم، والفكاك من العزلة السياسية وسلاح العقوبات الاقتصادية المُسلّط عليهم من «إيكواس». وبلغ التضامن ذروته بإعلان كلّ من مالي وبوركينا فاسو وقوفهما إلى جانب النيجر ضدّ أيّ اعتداء خارجي.

داخلياً، تشترك دول التحالف في خصائص من شأنها أن تُشكّل عنصر قوّة يضمن استمرارية الكونفيدرالية الفتيّة، فديمغرافياً تكاد الدول تكون متقاربة: مالي 24 مليون نسمة، وبوركينا فاسو 23 مليون نسمة، وفي النيجر 28 مليون نسمة، ما يعني استبعاد مسعى طرفٍ للهيمنة أو الاستقواء على بقيّة الأعضاء، فضلاً عن أنّها مجال خصب لانتعاش الحركات المسلّحة في منطقة الساحل، لا سيّما مثلث تيلابيري الواقع عند الحدود المشتركة بين الدول الثلاث. كما كانت أخيراً مسرحاً لموجة شعبية مناهضة للوجود الأجنبي في المنطقة، ساهمت في تعزيز الشرعية السياسية للأنظمة العسكرية لدى الشعوب. وامتدت مشاعر العداء لدى زعماء وشعوب هذه الدول نحو «إيكواس»، التي اعتبرها الزعيم النيجري، مستضيف القمّة، تمثّل «تهديداً»، وأنّ قادة الدول عازمون على «إنشاء نظام للشعوب بديلاً من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تملي عليها قوى غريبة عن أفريقيا توجيهاتها وتعليماتها». تمثّل العوائق بدورها مشتركاً بين أعضاء التحالف، لعلّ أبرزها الطبيعة الجغرافية، فكلّها دول حبيسة بلا أيّ منفذٍ بحري، ما سينعكس لا محالة في التكامل الاقتصادي، ويعيق عمليات تصدير المواد الخام للخارج، في ظلّ بنية تحتية ضعيفة وهشّة، فهذه البلدان في ذيل القائمة (مالي 126، بوركينا فاسو 131، النيجر 142)، بحسب مُؤشّر البنية التحتية (GQII) الصادر عام 2023. إضافة إلى الضعف، حتّى لا نقول العجز، الاقتصادي، ما سينعكس في الإمكانات والموارد المطلوبة لدعم إدارة الكونفيدرالية لتحقيق طموحات الزعماء وتطلّعات الشعوب. عائق يبقى في المتناول، حسب أنصار التحالف، فتحرير الموارد والثروات، خاصّةً المعادن، يعني امتلاكَ السيادة الاقتصادية، ما يُعدّ فرصةً مثاليةً لفكّ الارتباط مع الفرنك الأفريقي بإنشاء عملة خاصّة.

> إشكال قانوني يتعلّق بمدى قانونية إنشاء الكونفيدرالية من مجالسَ عسكرية، فهذه الأنظمة تفتقر إلى سلطة سنّ قوانين تغيّر الهيكل السياسي للدولة

إقليمياً، تمثّل «إيكواس» تحدّياً لهذا الاتحاد الكونفيدرالي الذي يجاهر قادته بمعاداته، فالتحالف الوليد، في نظر القائد النيجري، «بديل عن أيّ تجمّع إقليمي مصطنع عبر بناء مجتمع سيادي للشعوب، مجتمع بعيد عن هيمنة القوى الأجنبية». ويبقى، بحسب الزعماء، قرار تفعيل «القوة الاحتياطية» تأهّباً لإعلان الحرب ضدّ عضو في التكتل، حتّى من دون انتظار رأي برلمان المجموعة، أكبر دليل على كيفية اتخاذ القرارات المُهمّة في تجمّع يسعى نحو تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية بين دوله. من شأن ذلك زيادة المخاوف والقلق داخل أروقة «إيكواس»، وفي أكثر من عاصمة غربية، فسهام قادة تحالف الساحل موجّهة بشكل مباشر صوب المنظّمة، ما يهدّد وحدة وتماسك الكتلة الإقليمية أمام هذه التطورات المفاجئة. كما أنّها تؤجّج حالة الاستقطاب المتنامية في المنطقة مع تزايد النفوذ الروسي، الذي كان بديلاً كفؤاً لدول التحالف، ما شجّعها على إطلاق الدعوات إلى أكثر من دولة للانضمام إلى هذا التحالف، تفادياً لأيّ إملاء أو توجيه من التجمّع.

بعيداً عن المحفّزات والعوائق، التي من شأنها تشكيل الاتحاد الكونفيدرالي، ثمّة إشكال قانوني يتعلّق بمدى قانونية إنشاء الكونفيدرالية من مجالسَ عسكرية تدير مراحل انتقالية في بلدانها، فهذه الأنظمة تفتقر إلى سلطة سنّ قوانين من شأنها تغيير الهيكل السياسي للدولة. ثم ماذا لو انتُخبت حكومات جديدة، بعد انقضاء الفترة الانتقالية، ترى أنّ فوائد العضوية في «إيكواس» أفضل من العضوية في الكونفيدرالية؟

(كاتب مغربي)

كاريكاتير

عماد حجاج

العربدة الإسرائيلية

أسامة أبو ارشيد

لا توجد دولةٌ تبصق في وجه العالم، وتدوس المعاهدات والمواثيق والقوانين الدولية بقدميها، وتنتهك سيادة الدول، بعد الولايات المتّحدة أو بقدر موازٍ لها، مثل إسرائيل. بل للدولة العبرية ميزةٌ تقدّمها في هذا السياق على راعيها الأميركي، إذ إنّها لا تتردّد حتّى في أن تبصق في وجهه إذا اقتضت حساباتها ذلك. لم تكن إسرائيل لتقوم لولا ارتكاب الحركة الصهيونية جرائمَ إبادة، وجرائمَ ضدّ الإنسانية، وجرائمَ حرب، وجرائمَ تطهير عرقي. تاريخها حافل بذلك وسُطِّرَت فيه كتبٌ، وهو سجلّ لم يُغلق بعد. وهي ما زالت تُؤمن بأنّ بقاءها مُرتبطٌ بقدرتها على الاستمرار في إجرامها وعربدتها من دون رقيب ولا حسيب، وتكفي حرب الإبادة الوحشية، التي تشنّها في قطاع غزّة راهناً، شاهداً على ذلك. الأدهى أنّها تجد دوماً سبيلاً لتفادي تبعات المسؤولية، إذ إنّ حلفاءها، وتحديداً الولايات المتّحدة، يهرعون لتحصينها واحتواء أيّ تداعيات قد تترتّب عن سلوكها المشين والإجرامي. وقديماً قيل «من أمن العقاب أساء الأدب». هذا هو ديدن إسرائيل الذي ليست له كوابح ولا ضوابط ما دامت واشنطن في ظهرها، سواء أكانت هذه الأخيرة راغبة أو مُكرَهة في أحايين أخرى.

اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، صباح يوم الأربعاء الماضي (31 يوليو/ تمّوز)، في طهران، لا يُمثّل خروجاً من السياق بالنسبة لإسرائيل. الاغتيالات السياسة تجري من الدولة العبرية مجرى الدم من العروق، إذ إنّها جزء من جيناتها الوراثية، حتّى ضدّ حلفائها. في السادس من نوفمبر/ تشرين الثاني 1944، اغتالت عصابة ليحي الإرهابية الصهيونية اليهودية، المُتفرّعة من منظمة شتيرين، اللورد والتر إدوارد غينس (بارون أول موين) في القاهرة. كان اللورد موين وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط، وكانت الحركة الصهيونية تنتقم منه لعدم تشجيعه الهجرة اليهودية إلى فلسطين. ورغم هذه الجريمة ضدّ مسؤول رفيع فيها، استمرّت بريطانيا في تأييد وتمكين الحركة الصهيونية من تهويد فلسطين، متغاضيّة عن العمليات التي تشنّها العصابات الصهيونية ضدّ سلطاتها الانتدابية في فلسطين المُحتلّة. يذكّرنا ذلك بتستّر الولايات المتّحدة على جريمة إسرائيل في حقّ سفينتها البحرية «يو إس إس ليبرتي»، التي هاجمتها القوات الإسرائيلية في المياه الدولية في البحر الأبيض المتوسّط (8 يونيو/ حزيران 1967)، في عملية أسفرت عن مقتل 34 وجرح 171 بحّاراً أميركياً. قبل ذلك، كانت العصابتان الصهيونيتان، الهاغاناه وأرغون، تغتالان الوسيط الأممي الكونت السويسري فولك برنادوت، في القدس، بسبب اقتراحه وضع حدّ للهجرة اليهودية، ووضع القدس بأكملها تحت السيادة العربية. المثير هنا أنّ كلّاً من مناحيم بيغن وإسحاق شامير، المتورّطين في عمليتي اغتيال موين وكونت، أصبحا رئيسي وزراء لإسرائيل، في حين أنّ أحدَ مُنفّذي عملية اغتيال موين أصبح حارساً شخصياً لمؤسّس الدولة العبرية ديفيد بن غوريون.

سجلّ إسرائيل المخزي في هذا السياق طويل ومُتخم، وساحات الاغتيالات السياسية التي ارتكبتها كثيرة، لم توفّر حتّى عواصم حلفائها، في باريس وروما ولندن وأثينا ونيقوسيا، جنباً إلى جنب مع عواصم عربية، كما في بيروت وتونس والقاهرة ودمشق وعمّان. وإذا كانت الدول الغربية لم تُحاسب إسرائيل على اغتيال مواطنين تابعين لها، أو جراء انتهاكاتها المُتكرّرة لسيادتها، وارتكابها جرائم في أراضيها، فإنّه من السذاجة بمكان تصوّر أن يحاسبوها على تعدّياتها على سيادة دول عربية أو إسلامية، أو من عالم الجنوب يقاربونها استشراقياً ودونياً. ومن ثمّ، لا غرابة في أن تُبادر واشنطن إلى تبنّي استراتيجية «الأفعى المجلجلة» أو «أفعى الجرس»، مصدرةً تحذيرات لإيران ولبنان بأنّها لن تتردّد في الدفاع عن إسرائيل أمام أيّ هجوم انتقامي على اغتيال هنيّة في طهران، وقبل ذلك المسؤول العسكري في حزب الله فؤاد شكر في بيروت. المفارقة هنا أنّ إدارة جو بايدن تزعم أنّها حريصةٌ على إنجاز صفقة إطلاق نار في قطاع غزّة، وتبادل للأسرى، بين «حماس» وإسرائيل، واحتواء أيّ تصعيد إقليمي للصراع، خصوصاً مع دخول لبنان وسورية والعراق واليمن، وربّما إيران الآن، على الخط. بمعنى أنّه يحقّ لإسرائيل تجاوز الخطوط الحمراء، حتّى لو كان ذلك عبر البصق في وجه أميركا نفسها، والاستهانة بحساباتها الاستراتيجية والسياسية، أمّا الآخرون فليس لهم إلّا العصا، في حين تتلذّذ تلّ أبيب بالجزرة وحدها.

> سجلّ إسرائيل المُخزي طويل ومُتخَم، وساحات الاغتيالات السياسية التي ارتكبتها كثيرة

الحقيقة التي لا مراء فيها أنّ إسرائيل أداة مركزية في مشروع إمبريالي يهدف إلى إخضاع المنطقة العربية ومحيطها. وبغضّ النظر عمّا إذا كان المُشغِّلُ الإمبريالي (وهو أميركا هنا) كثيراً ما يفقد السيطرة على أداته، فإنّ الواقع يبقى هو هو، إذ لا يمكن ارتجاء العدل والإنصاف من الشريك في الجرم.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

لبنان من انفجار إلى انفجار ومن حرب إلى أخرى

يقظان التقي

أعادت مجزرة بلدة مجدل شمس، كُبرى التجمّعات الدرزية في الجولان الذي احتلّته إسرائيل عام 1967، إطلاق منطق التوتّرات والحرب في الشرق الأوسط في نطاق واسع، عقب مقتل 12 طفلاً كانوا يلعبون كرة القدم. وجدت الجماعة نفسها في قلب صراع تواجه فيه أزمة هُويّة حقيقية عالقة بين حزب الله وإسرائيل، إذ جمعت الحرب السكّان الدروز واليهود للمرّة الأولى، فتفتعل إسرائيل حادثة إطلاق الصاروخ (؟) وتوجّهها لإضعاف وحشر المقاومة في خانة الدفاع عن النفس، ومحاولة إثبات عدم مسؤوليتها عن القصف من لبنان. يعيش دروز الجولان في نظام إداري تمييزي تفرضه إسرائيل منذ سيطرتها على المنطقة، رغم أنّ المجتمع الدولي يعترف بالجولان جزءاً من سورية. أجبر الاحتلال عشرات الآلاف على المغادرة (كان فيها عدد قليل من المسيحيين، لكنّ كثيراً منهم غادروها في الأربعينيّات والخمسينيّات من القرن الماضي)، وحصل آخرون على حقّ الإقامة الدائمة في العام 1981. ولكن بعد أربعين عاماً، ظلّ الدروز في الجولان مُرتبطين بهُويّتهم السورية، وتقدّمت فئة قليلة منهم (25%) في 2018 للحصول على الجنسية الإسرائيلية، التي حلّت محلّ تصاريح الإقامة الأكثر تعقيداً.

لم يتبنَّ حزب الله القصف الذي انطلق من أراضٍ لبنانية، وشكّل هديّةً نموذجيةً لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي يجيد الهرب من الاستحقاقات، ومن المجازر التي ارتكبها جنوده في غضون عشرة أشهر في غزّة، وأوقعت أكثر من 39 ألف فلسطيني من المدنيين. ويتساءل أبناء المحلّة عن السبب الذي جعل الحكومة الإسرائيلية لا تخلي مرتفعات الجولان كما في منطقة الجليل غرباً، حيث غادر 80 ألف ساكن منازلَهم بعد القصف المُنتظم، الذي يقوم به الحزب على القواعد العسكرية الإسرائيلية العديدة في مرتفعات الجولان؟

تعلن إسرائيل مسؤوليتها عن مجدل شمس، وتدّعي مسؤولية الدفاع عنها إزاء استهدافها من الحزب، وتهدّد بأنّه سيدفع «ثمناً باهظاً»، فيما يرفض أهلها استثمار دماء أبنائهم في وقوع مزيد من الضحايا. استثمرت إسرائيل في الدماء بنحو يشرح رفضها إعادة الجولان إلى سورية، وهي تستمر في إحداث وضع قائم في منطقة تُعدُّ خزّاناً كبيراً للمياه، وحتّى العام 1967، كانت سورية، ولبنان، والأردن، تتنافس في السيطرة على البحيرات والأنهار (تُؤمّن اليوم 250 مليون متر مكعّب من مياه الشرب لإسرائيل). ولم يُبدِ النظام السوري أيّ ردّة فعل على الموقف الأميركي، الذي اعتبر الهضبة جزءاً من إسرائيل (اعتراف ترامب 2019). لم يَسعَ بشّار الأسد إلى تسجيل حضوره السياسي في لحظةٍ تميل الأمور فيها إلى التفاقم في المنطقة. لسوء الحظ، أهالي مجدل شمس، ضحايا جريمة الاحتلال، وهم أيضاً ضحايا تواطؤ النظام السوري، وكان يمكن أن يُشكّل جبهة إسناد لغزّة، كما فعل حزب الله، وضحايا الإعلام الذي يزرع الفتن حول الأقليات جزءاً من تصاعد التوتّرات.

يقف لبنان على شفا حرب تتداخل فيها التهديدات والتدخّلات الإقليمية والدولية، وستكون كارثةً على بلاد الشام إذا تطوّرت هذه الحادثة الدموية إلى حرب مفتوحة بين إسرائيل وحزب الله، جرّاء عمليتَي اغتيال إرهابيّتَين طاولتا رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنيّة، والقيادي العسكري في حزب الله فؤاد شكر، الذي تزعم إسرائيل الضالعة في جرائم الإبادة والإرهاب اللامتناهية «أنّه مسؤول عن مقتل الأطفال بصاروخ أطلقه الحزب من لبنان». تصعيد جديد، وجد فيه نتنياهو ضالّته، يُقرّب من الحرب الشاملة، ويأمل أنّ يردّ الحزب بالطريقة نفسها، ما يفتح الأمورعلى مصراعيها بعدما التزمت إيران منذ فترة طويلة بقواعد الاشتباك المعمول بها، ما أثار استياء أنصار حزب الله الأكثر تشدّداً في الجبهة اللبنانية. سيعاني لبنان كثيراً من فكرة تحويله غزّةً وخانيونس، بخلاف ما واصل الحزب قوله لأشهر: «إنه لا يريد حرباً مفتوحة». ومع أنّ القدرة على الردع هي مصدر أمل اللبنانيين بأنّ هناك توازنَ رعبٍ يحمي لبنان، وأنّ إسرائيل لم تعد قادرةً على قصف المدنيين من دون عقاب، لكنّ الفجوة بين اللبنانيين كبيرة، وبعض الأحزاب الرئيسة مستاءة من أسلوب الحزب في التعبيرعن السيادة اللبنانية، ومن خلال تفرده في اتخاذ قرار الحرب والسلم.

المخاوف بلغت ذروتها من وضع لا يمكن السيطرة عليه، ولبنان تقوّضه منذ عام 2019 مجموعةٌ متشابكةٌ من الأزمات، إذ تعاني البلاد من تضخّمٍ تراكمي بنسبة 5000%، وخسارة أكثر من نصف الناتج المحلّي الإجمالي، وتعاني مؤسّساته من أزمة دائمة من دون مبادرات سياسية، وسط العجز المزمن للسلطات اللبنانية عن حماية مواطنيها، في ما يتعلّق بالأزمة الحالية، وبانفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس/ آب 2020، فيما يُحقّق نتنياهو مُهمّته في القضاء على البشر والحجر في قطاع غزّة، وجزئياً في جنوب لبنان، أقلّه إلى الآن. وثمّة مخاوف من تفجّر أشكال أخرى من العنف. لذلك سارع الحزب إلى نفي مسؤوليته عن المجزرة للخروج من إحراجه وارتباكه وتحصّنه بموقف دفاعي (لا يستطيع تحمّل تبعات استهداف أطفال ومدنيين، ولا سيّما إذا كانوا سوريين ودروزاً)، وحين يربط مصيره بطهران (أفسدت مُعايش المنطقة)، في وقت يهدف فيه المشروع الصهيوني إلى نزع الشرعية عن دول المنطقة وتفكيك مجتمعاتها. فقفز وليد جنبلاط إلى الواجهة ملتقطاً اللحظة في التركيز على الهُويّة القومية العربية للدروز، والداعمة للمقاومة وفلسطين، ورفض (في ما يمثله في لبنان) تحويل الدروز إلى حرس حدود لحلف الأقلّيات.

مع هذه الأوضاع، ما زال قسم كبير من اللبنانيين يعيشون حياةَ صيفٍ طبيعيةٍ على الرغم من كلّ شيء؛ زحمة مرور وحجوزات فندقية مكتملة، وأناس تكتظّ بهم المطاعم. ذكرُ الحرب يمرّ بشكل عرضي من خلال الطائرات الحربية الإسرائيلية التي تكسر جدار الصوت، كما لو أن شيئاً لا يحصل، وأنّ اللبنانيين لا يموتون يومياً. 521 شهيداً منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023. فيما تمتدّ المهرجانات من الواجهة البحرية إلى الجبال والأرياف، التي تحتضن عشرات الآلاف من اللاجئين السوريين، والنازحين من الجنوب.

> ليس أمام اللبنانيين إلّا التأقلم مع الكوميديا السوداء، والمُهدّئات، والوصفات الموروثة من الحروب الماضية

ليس أمام اللبنانيين إلّا التأقلم مع الكوميديا السوداء، والمُهدّئات، والوصفات الموروثة من الحروب الماضية. لبنان شهد العديد من الحروب العسكرية الإسرائيلية، وينبغي على الغرب، وتحديداً الأميركيين والفرنسيين والبريطانيين، أن يفعلوا كلّ ما في وسعهم لمنع حدوث غزو إسرائيلي جديد في لبنان. سيعاني لبنان معاناةً شديدةً، ولكنّ إسرائيل لن تخرج سالمة، وستنتهي مغامراتها العسكرية في شكل سيئ للدولة اليهودية. وعلى العكس، فإنّ حزب الله الذي أعلن النصر مرّاتٍ، زاد من شعبيته ونفوذه في لبنان وأنحاء في الشرق الأوسط، بعد العام 2006، ومن يستطيع أن يضمن عدم تورّط إيران في الحرب مباشرة، وقد انتخبت للتوّ رئيساً إصلاحياً قام بحملة علنية للتواصل مع الغرب، ومن المُؤكّد أنّ خلْفه المُرشد الأعلى علي خامنئي، الذي يملك السلطة لصنع السلام أو الحرب. وسيكون من الحماقة ألّا يمدّ الغرب يده لحوار مُتجدّد يمنع الحرب الشاملة، ويترك نتنياهو يصعد شجرةً خبيثةً أصلها في الجحيم.

(كاتب لبناني)

مكان سقوط الصاروخ في مجدل شمس، 29 يوليو 2024 (جلاء مرعي/فرانس برس)

جريمة تبحث عن عقاب

معن البياري

بقياس الغائب على الشاهد، ليس متوقّعاً أن تردّ إيران على ارتكاب العدو الصهيوني جريمة اغتيال إسماعيل هنيّة الذي كان في ضيافتها، فلم تفعل لمّا قضى عالم الذرّة الإيراني، محسن فخري زاده، في طهران، في كمينٍ باستخدام بندقية ذاتيّة أطلق رصاصَها عليه قمر صناعي، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، وإنْ لم تعترف إسرائيل بالجريمة، كما لم تُعلن، حتى اللحظة، صراحةً، مسؤوليّتها المؤكّدة عن قتل هنيّة في غرفته في طهران. وفي وقائع أخرى، قبل قتل زادَه وبعده، استهدَفت إسرائيل علماء وأهدافاً إيرانية في الداخل، وفي الأراضي السورية، ثم لم نلحظ أي «ردٍّ مزلزل» ولا «معادلة جديدة» في الصراع بين الجانبين. وعندما ردّت طهران على قصف إسرائيل مبنىً قنصلياً إيرانياً في دمشق، قضى فيه جنرالات إيرانيون رفيعون، بضرب مواقع في داخل دولة الاحتلال، بدا هذا كأنه حفظ لماء الوجه، قال من قال إنه كان متوافَقا عليه، وتعاملت معه إسرائيل بشيء من أريحيةٍ نادرة، إذا جاز الوصف. ... وإذا كان لأيٍّ منا أن يستدعي إلى البال المعجم الإيراني إياه، الذي يذهب إلى «محو إسرائيل» و«الوعد الصادق» و«عقاب المعتدي» و«ندم إسرائيل»، وما شابه، فإن الملحوظ أن تصعيداً لفظياً عالياً بدَت عليه لغة قادة إيران في وعيدهم بالعقاب الذي ستُلحقه بلاده بالكيان الصهيوني، جرّاء جريمته اغتيال إسماعيل هنية، الذي كان مستضافاً لحضور مراسم تنصيب رئيس جديد للجمهورية الإسلامية، مسعود بزشكيان. وهذا رئيس الأركان، اللواء محمد باقري، يقول إن ردّ بلاده على الجريمة «حتمي»، و«سيندم الصهاينة على ما فعلوه»، وسبقه الرئيس بزشكيان الذي توعّد بتدفيع العدو ثمن جريمته، كما أن المرشد خامنئي أعلن أن الثأر لضيف بلاده «العزيز» واجب.

وإذ نعرف، قبل ضرب إسرائيل كل الخطوط الحمر، مع إيران (وغيرها)، أنها شهيّة نتنياهو، وأمثاله من يمين اليمين الفاشي الحاكم في دولة الاحتلال، لحرب مع إيران، كبيرة، ولو بتورّط الولايات المتحدة، فإن لنا أن نتوقّع أن ردّاً إيرانياً، قوياً وذا أثر مشهود، يضرب إسرائيل في داخلها، سيكون له أثره البالغ، ميدانيّاً، وفي غير وجهةً عسكرية، غير أن لنا، في الوقت نفسه، أن نتريّث بعض الشيء، ونضبط سقوف السيناريوهات التي يروقُ لغير قليلين منا، نحن المعلقين والمشتغلين في الإعلام، بناؤها وصياغة خيوطها، فالوحش الإسرائيلي، مهما تمادَت يداه الطويلتان، ليس في وُسعه أن يتجاوز حسابات أميركية مرسومة في الإقليم، وإنْ «تسامحت» واشنطن مع عدم إخطارها بالإقدام على اغتيال ضيفٍ رفيع المكانة في طهران، وإن يقع «حقّ» إسرائيل في الدفاع عن نفسها في منزلة المقدّس في الأعراف الأميركية، كما هو «أمن إسرائيل» في منزلة أمن الولايات المتحدة، أياً كان نزيل البيت الأبيض. كان مجرى الأحداث يمضي باتجاه معالجة العثرات غير القليلة في مفاوضات وقفٍ لإطلاق النار في غزّة، ضمن خطّة من مراحل ثلاث، تُفضي إلى إفراج عن المحتجزين الإسرائيليين لدى المقاومة الفلسطينية، غير أن هذا المجرى انعطفَ إلى أجواء توتير وتأزيم أرادها نتنياهو، مع عودته من الولايات المتحدة، وقد استشعرَ، ربما، لحظة ارتباك في الإدارة الأميركية، فكانت الضربة إياها في حارة حريك في الضاحية الجنوبية، وقضى فيها اغتيالاً القائد الميداني الرفيع في حزب الله، فؤاد شكر، ثم استثمار ضعف الحسّ الأمني لدى القائد السياسي لحركة حماس، والموضوع في بنك الأهداف الإسرائيلية منذ سنوات، إسماعيل هنيّة، باغتياله في العاصمة الإيرانية. أما المجرى الذي ستنعطف إليه الأحداث بعد الاغتيال المزدوج هذا، فليس من وظائفنا، نحن المتفرّجين والمعلقين، أن نكون بصّارين، فمسؤولون أوروبيون عديدون يتحرّكون في اتصالات نشطة، ومسؤولون عرب يستفظعون حرباً إقليمية يجر نتنياهو المنطقة إليها، يعملون من أجل أن يكون وقْع الانعطافة المحتملة مضبوطاً ما أمكن، ولسنا نعلم على أي مرسىً ستُرخي الرياح شهوات المواجهة المطلوبة، أو المتوقعة، أو المستعجلة.

كأنها جريمة تبحث عن عقاب، كأنها على غير جرائم بلا عدد، اقترفها العدو الإسرائيلي في غزّة وعموم فلسطين، وفي لبنان وسورية وغيرهما، من دون أن يجري أي بحثٍ عن عقابٍ لأيٍّ منها ... كأن الحال في هذه المرّة مختلف.

الأولمبياد بين الفن والرياضة والاقتصاد

بشير البكر

تجاوزَ حفلُ افتتاح الألعاب الأولمبية في العاصمة الفرنسية، مساء 26 من الشهر الماضي (يوليو/ تمّوز)، الحدثَ نفسه، وغطّى عليه داخلياً وخارجياً أيّاما عدّة، وبدلاً من أن تكون الرياضة هي الموضوع، بدت النزعة الاحتفالية هي المنشودة. وباستثناء استعراض بواخر الوفود المشاركة في نهر السين، انتزعت مدينة باريس الاهتمام كلّه، بالنظر إلى ما حمله العرضُ من عناصر تعتمد على مسرحة تاريخها وإرثها السياسي والثقافي، وفق رؤية فنّية غير منقطعة عمّا عاشه هذا البلد في مستوى الأفكار والمفاهيم، وما شهده من ثورات متنوّعة سياسية وثقافية وفنّية، ومنها بالخصوص الثورة الفرنسية عام 1789، التي أنهت المَلَكية، وفصلت الدين عن الدولة، وما تلاها من أحداث أخرى ذات بُعدٍ محلّي وخارجي، ومنها ثورة الطلبة في عام 1968، التي شكّلت تحولاً سياسياً وثقافياً.

جاء العرض بجرعةٍ عاليةٍ من الجُرأة، أحدثت صدمةً لدى أوساط محلّية وخارجية، وأثارت ردّات فعلٍ سالبةٍ لدى جهات مُحافِظة دينياً في مستوى العالم ككلّ، وخاصّة فيما يتعلّق باللوحات التي تضمّنت إشاراتٍ صريحةً إلى الميول والهُويّات الجنسية. وقد كانت المواقف مُتقاربةً في فرنسا وخارجها، في مستوى تأويل بعض الرموز التي اشتملها العرض بخصوص إعادة تمثيل قطع رأس آخر ملكات فرنسا ماري أنطوانيت، أو التوظيف المُشوّه والمُبتذَل، في نظر المُعترضين، للوحة العشاء الأخير للسيد المسيح، التي رسمها الفنان ليوناردو دافنشي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاستنطاق الساخر للوحاتٍ فنّيةٍ مثل «الجيوكندا»، وأعمال روائية كـ«البؤساء» لفيكتور هوغو.

الفرجة هي أكثر ما ميّز العرض أهمّية، وقد كانت اللجنة المنظّمة واعيةً لذلك حين كلّفت مُخرِجاً مَسرحياً من أجل القيام بالمهمّة، وهي على دراية برؤيته للفنّ وللثقافة، وبِمواقفه المُعلَنة من القضايا الإشكالية، التي حضرت بوضوح في العرض. وبعيداً من الحدث، فهي مسائل محلّ جدل في هذا البلد. ومردّ الاحتجاج على هذه النقطة أنّ الأوساط التي تقف في الجهة الأخرى رأت في إبرازها في مناسبة رسمية، ترويجاً لها من باب تطبيع المجتمع معها من جهة، ومن جهة أخرى ربطها بصورة فرنسا، في حين أنّها لا تحظى بالإجماع. ليس هناك أيّ نيّة في الإساءة إلى الرموز الدينية، وإنّما نظرة مختلفة لها، وهذا أمر يقع في مجال رؤية الفنّ للرموز وفق منظور خارج الزمن، ومن منطلق حرّية الفن، التي لولاها لتمّ منع آلاف الأعمال المسرحية والسينمائية والكتب واللوحات، التي تتناول الدين والتاريخ والشخصيات الدينية والتاريخية. وتسمح حرّية الفنّ لمخرج العرض أنّ يرى الاحتفاء بالتسامح في هذه الصورة، وهو ليس الأول الذي يذهب به الخيال إلى تلك المساحة، التي تُعدُّ مثار خلاف. واللافت أنّ الأوساط التي تحرّكت ضدّ العرض في فرنسا من منطلق الدفاع عن الرموز الدينية، إنّما تكيل بمكيالين، فلم يسبق لأيٍّ منها أن اتخذ موقفاً ضدّ الرسومات الكاريكاتيرية، التي سَخِرَت من النبي محمّد، أو أدان الذين قاموا بإحراق نسخ من القرآن في السويد والدنمارك، وقد جرى النظر إلى تلك التصرّفات على أنّها من باب حرّية التعبير. ومهما يكن، فإنّ هذا التفسير ينطبق على عرض مسرحي أو فيلم، ومن الصعب اسقاطه على حدث يُعبّر كلُّ تفصيل فيه عن موقف ورؤية البلد ككلّ. وفي نهاية المطاف، إنّ ما غاب عن النقاش هو البذخ المُفرط ومظاهر الأبّهة والمصاريف العالية، التي كلّفت البلدَ قرابة ستّة مليارات يورو، في وقت يعاني فيه من أزمة اقتصادية ومديونية عالية بلغت 11% من الناتج المحلّي الخام. ورغم أنّ الرياضة فعل إنساني، فإنّ الحفل بدا بعيداً ممّا يحدث في العالم؛ حربٌ في أوكرانيا تهدد أمن أوروبا، وأخرى في غزّة، وأزمات تعصف بأفريقيا.

إسرائيل تُطوّر بانتهاكاتها خطاباً معادياً للإنسانية

سامية عيسى

ليس جديداً أن تنتهك إسرائيل حقوق الأسرى الفلسطينيين، فقد فعلت ذلك منذ نشأتها عام 1948، وإن كانت قد وقّعت اتفاقية جنيف في يوليو/ تمّوز 1951، بما فيها ما ينص على معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات (المادة 13)، وحظر ممارسة أي نوع من التعذيب، وحظر تعريض أي أسير حرب لضرر بدني أو معنوي، أو أي إكراه، أثناء استجوابه (المادة 32). وبالمثل «يجب حماية أسرى الحرب في جميع الأوقات ضدّ جميع أنواع العنف أو التهديد... أو أن تقترف في حقهم ما قد ينتقص من احترام الشخصية أو الشرف أو ما من شأنه أن يَحطّ من الكرامة الإنسانية»، لكنّ إسرائيل منذ نشأتها لم تتوقّف عن اقتراف ما سبق كلّه، ونهت عنه الاتفاقية، وإن كانت الجهات القانونية والقضائية الإسرائيلية قد سمحت في بعض الأوقات للمحامين بتمثيل الأسرى الفلسطينيين أو تَدخّل الصليب الأحمر الدولي لتحسين شروط الاعتقال، فإنّ ذلك كان انتقائياً ومُجرّد قناع يُروِّج أنّها دولة قانون، فيما الحقيقة أنّها دولة مارقة لا تعبأ بالقانون الإنساني. وها هي تتمادى اليوم بانتهاكاتها حقوق الأسرى الفلسطينيين، بما يفوق القدرة على تصوّر هذه الانتهاكات، التي تُخفي عن أعين الكاميرات؛ انتهاكات وثّقت مرّات عديدة من الجنود أنفسهم.

هذا التمادي المُروّع له علاقة بكون مصلحة السجون من مسؤولية وزير الأمن في الحكومة الإسرائيلية، المجرم إيتمار بن غفير. لكن، لماذا تذكّرت الآن الأجهزة القانونية والقضائية الإسرائيلية ملاحقة ذلك، واعتقال تسعة من عشرة جنودٍ مشتبهٍ فيهم (أحدهم برتبة رائد) باقتراف انتهاكات جنسية في حقّ أسير فلسطيني؟ هل لهذا علاقة باستباق صدور مُذكّرات اعتقال جديدة عن المحكمة الجنائية الدولية في حقّ هؤلاء أو مرؤوسيهم السياسيين والعسكريين، بادعاء الأجهزة التابعة للمحكمة العليا الإسرائيلية القيام بما يلزم من تحقيقات وعقوبات لتجنّب تدخّل الجهات القضائية الدولية مباشرة في تجريم هذه الانتهاكات؟ إذ لم تتوانَ إسرائيل وجيشها عن خرق المعاهدات الدولية والقانون الإنساني منذ نشأتها، بل تمكّنت، بدعم من الولايات المتّحدة والغرب الأوروبي، من التملّص من المُحاسبة. وها هي اليوم، وللمرّة الأولى منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، تُحاكَم دولياً في محكمتي العدل الدولية والجنائية الدولية، وبشكل صريح وواضح، منذ بدء ارتكابها الإبادة الجماعية لأهل غزّة، وجَعْل الحياة فيها غير ممكنة، بعد تدمير معظم مساكن القطاع، وبناه التحتية، وتجويع الغزّيين وتعطيشهم، وتركهم فريسة لأوبئة قد تهدّد العالم، وليس دول الجوار فقط، بما يشبه الانتكاسة في القضاء على أمراض مُعدِية كشلل الأطفال.

إنّ الصور والفيديوهات المتداولة حول العالم، ومنها ما يُصوّره جنود إسرائيليون أثناء اقترافهم هذه الانتهاكات، تُعتبَر أدلّة قانونية صريحة على هذه الانتهاكات، التي تُمارَس في حقّ الغزّيين والغزّيات، وفي حقّ الفلسطينيين في الضفّة الغربية، وأيضاً في حقّ فلسطينيي وفلسطينيات الأراضي المُحتلّة عام 1948، لهي وثائق ملموسة وجدّية تثبت هذه الانتهاكات، ولا يمكن إخفاؤها كما فعلت إسرائيل مثلاً في عين حوض قضاء حيفا عام 1948، حين طمرت أجزاءً من القرية لإخفاء المجزرة التي ارتكبتها في حقّ أهاليها، وشيّدت فوقها حديقة عامّة. لم يعد ممكناً في زمن وسائل التواصل الاجتماعي طمر أي شيء، أو تغيير معالم مسرح الجريمة. أساساً، لا يسعى الإسرائيليون لإخفائها، بل يزعمون بوقاحة أنّ هذه الجرائم لا تحدث، أو أنّها أضرار جانبية في زمن الحروب، ولا يتورّعون عن لعب دور الضحيّة، كما فعل نتنياهو في الخطاب الذي ألقاه في الكونغرس الأميركي على أنقاض إبادة جماعية مُعلَنة تُرتكَب أمام أعين العالم أجمع، وبالبث الحي المباشر. لقد بلغ الصلف الإسرائيلي أن يُكذّب ما تراه الأعين في العالم كلّه. وإذ هاجمت الحكومة الإسرائيلية آخر القرارات الصادرة عن «الجنائية الدولية»، التي دعا مُدّعيها العام كريم خان قضاة تلك المحكمة إلى إصدار مُذكّرات اعتقال في حقّ نتنياهو ووزير أمنه يوآف غالانت، لوجود شبهات معقولة لارتكابهما جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، بل والتهديد بمعاقبته تحت شعار أنّه مُعادٍ للساميّة.. نقول إن فعلت الحكومة الإسرائيلية ذلك، فكيف يمكن تفسير اقتحام مئات المُتطرّفين الإسرائيليين المحكمة العسكرية أيضاً، احتجاجاً على محاكمة الجنود التسعة المُتّهمين بانتهاكات جنسية في حقّ أسير فلسطيني، بل الانتقاص في الكنيست من مكانة المُدّعي العام الإسرائيلي نفسه، أثناء جدال حادّ، واستنكار تحويل هؤلاء الجنود إلى المحاكمة، وهو على ما يبدو استمرار للانقلاب القضائي على المحكمة العليا، الذي لم يكتمل، ويشي بتصدّع قادم يُفكّك مؤسّسات الدولة وفي رأسها الجَيش؟

> لم يرتكب الجنود والمستوطنون الإسرائيليون جرائمهم في حقّ الفلسطينيين فجأة، بل تجذَّرت فيهم الكراهية والعنصرية على مرّ عقود
>
> نَعْتَ غالانت في بداية الحرب أهل غزّة بـ«حيوانات بشرية» لم يكن مصادفة، فهو أصدر فعلياً أمراً بإعدامهم جماعياً

ثمّة شيء يتغيّر في إسرائيل، ليس في جوهرها الصهيوني العنصري، فهذا كان موجوداً على الدوام، بل في التمادي في الانتهاكات حدّ بلوغ الفاشيّة والنازيّة في محاكاة فاقعة للجلاد الألماني في زمن الهولوكوست، وهو ما أدّى إلى تزعّم الشباب اليهودي (من «الصوت اليهودي من أجل السلام في فلسطين») التحرّك ضدّ إسرائيل، وتنظيم الأنشطة الاحتجاجية في عموم الولايات المتّحدة، واعتبارها مُضرّة باليهود في العالم، وأنّ وجودها يُشكّل خطراً عليهم. وعليه، هم أول من رفع في التظاهرات شعار «تحرير فلسطين من النهر إلى البحر»، جنباً إلى جنب مع «حركة الشباب الفلسطيني من أجل العدالة لفلسطين». ثمّة دولة تتفكّك في إسرائيل. ورغم الخسارات كلّها، التي تعرض ويتعرض لها الشعب الفلسطيني منذ عام 1948، فإنّ ثمّة ما يشي ببداية النهاية لهذا الكيان الصهيوني المقيت. فهؤلاء المتطرّفون الذين يحكمون ويتغلغلون عميقاً في مفاصل الدولة الإسرائيلية وسياساتها، ويقودونها إلى الهلاك حتماً، لا يفعلون ذلك بناءً على أوامر بيروقراطية، كتلك التي أسمتها الفيلسوفة الألمانية الأميركية اليهودية، حنة آرندت، لتوصيف أفعال النازي أدولف إيخمان أثناء محاكمته في القدس، بوصفه أحد المُنظّمين الرئيسيين الألمان للمحرقة اليهودية. فالشرّ الذي يرتكبونه لا يُعبّر عن «تفاهة الشرّ». إنّهم يقومون بذلك باستمتاع وقح، ولا يتورّعون عن التفاخر بما يرتكبونه. فأولئك الجنود الذين يرتكبون المجازر أو الانتهاكات في حقّ الأسرى، أو المستوطنون الذين لا يتورّعون عن قتل الفلسطينيين ونهب ممتلكاتهم أو حرقها، لم يصلوا لهذا المستوى من ارتكاب الجرائم فجأة، بل تجذّرت فيهم الكراهية والعنصرية لنزع الإنسانية عن الفلسطيني على مرّ العقود. هذا فضلاً عن معتقدات دينية تُغرَس في أوساطهم، التي تُسمّي فلسطين «أرض إسرائيل» التي وعدهم بها الربّ، التي تشكل الخلفية الثقافية لمجتمع بأكمله بناه العلمانيون والملحدون الصهاينة أنفسهم على خرافات «شعب الله المختار» و«أرض الميعاد»، ستاراً لكيان استعماري استيطاني إحلالي يمكن له أنْ يستقطب اليهود للهجرة، ويقوم بوظيفة حماية الرُّعاة الإمبرياليين في العالم، بداية من بريطانيا العظمى، ثمّ انتقالاً إلى الولايات المتّحدة، والغرب عموماً.

عمليات الإبادة الجماعية التي تقترفها إسرائيل، ولا يعترض عليها المجتمع الإسرائيلي عموماً، إلّا قلّة صامتة، وبعض الكُتّاب والصحافيين، مُرشّحة للاستمرار، بل وللتغوّل أكثر في ارتكابها، ليس على مستوى الانتهاكات التي يقترفها الجنود فقط، بل على المستويَين الرسمي والشعبي، المُؤيّدين ضمناً، حتّى أولئك العلمانيون، الذين يتهدّدهم تفشّي الفاشيّة في مؤسّسات الدولة والمجتمع على السواء. وبحسب مستشار الأمم المتّحدة الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، والمسجل السابق للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا آدما دينغ، فإنّ «الإبادة الجماعية ليست حادثاً عرضياً، ولا هي حتمية. الإبادة الجماعية هي عملية تتطوّر بمرور الوقت، وبغية التمكّن من الانخراط في ممارسة العنف المُرتبط بالإبادة الجماعية، إذ يحتاج الجناة إلى وقت لتطوير القدرة على القيام بذلك، وتعبئة الموارد، واتخاذ خطوات ملموسة تساعدهم على تحقيق هدفهم. فالإبادة هي استراتيجية لتجذير التطرّف والعنصرية. إذ لا يمكن لفرد، مهما بلغت الأفكار التي يحملها من بؤس وتطرّف، أن يصير وحده قادراً على القتل. فارتكاب القتل الفردي ليس بالأمر السهل، فكيف إذا كان قتلاً جماعياً؟ فعملية تحوّل الأفكار المُتطرّفة، مهما كانت الأيديولوجيا، إلى ممارساتٍ عملية تصل إلى مستوى الإبادة الجماعية لا تحصل بشكل تلقائي، بل تتطلّب جهازاً ضخماً لنشر الدعاية والتجنيد والاستقطاب والتمويل والتخطيط والتنفيذ، وإلّا فإنّها تبقى محصورة في إطار محدود، مهما بلغت الجرائم المُرتكَبة من بشاعة».

جزءٌ من هذه العملية التي تمهّد لتحويل الأفكار المُتطرّفة سلاحاً للقتل الجماعي العشوائي، هو وضع استراتيجية نفسية واجتماعية تزيل الشعور بالذنب والمسؤولية لدى الفرد المشارك في الإبادة. فالإبادة الجماعية ليست هدفاً في حدّ ذاتها، بل وسيلة من ضمن وسائل أخرى مُتعدّدة لتحقيق الغاية الكبرى. وفي حالة إسرائيل الغاية هي احتلال ما تبقى من الأرض الفلسطينية، وإقامة دولة إسرائيل التوراتية. ولذلك، نجحت السلطات الإسرائيلية، بالتعاون مع الإعلام، في تجريد أهالي غزّة من إنسانيتهم بسرعة، بعد عملية طوفان الأقصى. لذلك، فإنّ نَعْتَ وزير الدفاع يوآف غالانت في بداية الحرب أهل غزّة بـ«حيوانات بشرية» لم يكن صدفة، فهو أصدر فعلياً أمراً بإعدامهم جماعياً. وإنّ ما حدث للأسير الفلسطيني من انتهاكات جنسية في حقّه هي ممارسات مُهينة حطّت من كرامته الشخصية وشرفه واحترامه إنساناً، وخروج على اتفاقية جنيف المُتعلّقة بحماية أسرى الحرب، التي وقعتها إسرائيل، وهي انتهاكات في صميم اختصاص المحكمتين؛ العدل الدولية والجنائية الدولية، كلتيهما، علماً أنّ هذه الحالة ليست الوحيدة، بل هنالك حالات أفضت إلى موت الأسرى تحت التعذيب أو فقدان صوابهم، كما حدث مع الشاب بدر دحلان، إذ نراها في نظرات الفزع في عينيه بعد حوالي شهر من اعتقاله في غزّة.

ما يحدث من فظائع في غزّة، وفي سجون الاحتلال، ليس تافهاً، بل يُجذّر بأيدي من يطلقون على أنفسهم «العلمانيين» أو «المؤسّسين الأوائل»، لكن الفرق بين هؤلاء وأولئك من أمثال نتنياهو وسموتريتش وبن غفير أنّ الأوائل حاولوا إخفاء جرائمهم، التي ارتكبوها ضدّ الفلسطينيين على مدار عقود، بينما هؤلاء يتمادون بارتكابها ويتفاخرون، وتتعاظم جرائمهم لتُطوِّر خطاباً فجّاً معادياً للإنسانية، أين منه خطاب معاداة الساميّة؟

(كاتبة وإعلامية فلسطينية في بيروت)

مصر ومحافظوها الجُدد وحكمها المحلّي

عمر سمير

في الأسابيع القليلة الماضية، وبعد أيام من تعيين المحافظين الجُدد للمحافظات المصرية الـ27، شهدنا جدلاً واسعاً في مواقع التواصل الاجتماعي بشأن بعض السلوكات التي أصبحت مُعتادةً، مع الأسف، من مشادّات مع الأطقم الطبية أو حتّى جري وراء مواطنة تحمل الخبز إلى مُستحقّيه في مقابل أجر، من دون أن يتوقف كثيرون عند هذه الظواهر وأسبابها، سوى محاولة الظهور الإعلامي للمحافظ أو لنوابه في مظهر النشطاء المتفانين في عملهم، وهي نظرة قاصرة بالتأكيد.

مع كلّ حركة تغيير للمحافظين، أو من يُفترَض بهم نظرياً إدارة العمل المحلّي في المحافظات المصرية تنطلق صفحات مواقع التواصل والجرائد بتحليل ما يريده المواطنون من محافظيهم، فيما يكون الهمّ الأكبر لغالبية المحافظين هو كيفية إرضاء السلطة السياسية المركزية، ممثّلة بشخص الرئيس عبد الفتاح السيسي، حتّى يستمرّوا في أماكنهم أطول فترة ممكنة. لا ينفي هذا بعضاً من الرغبة في النشاط المحلّي وإرضاءَ فئةٍ ما من المواطنين في تلك الفترة القصيرة من دون أن يصل الأمر إلى إشادة حقيقية به، حتّى لا يُتصوَّر منه خطر الشعبية التي تريدها الأنظمة السلطوية حكراً على «الرئيس القائد». تراوح مطالب المواطنين المتناثرة في مواقع التواصل الاجتماعي، وفي التعليق على أخبار الصحف بمواقعها وصفحاتها، بين تحسين المستشفيات والمدارس والطرق والمواصلات، وبقية الخدمات العامة، إلى تحسين أداء وسلوك الموظّفين ومحاربة الرشوة والفساد في المدن والقرى والمجالس المحلّية التي تُسيّرها، وصولاً إلى تسهيلات أكبر لحياة المواطنين اليومية، بما يعنيه هذا من معايشة هموم المواطنين، ومحاولة تخفيفها قدر الإمكان.

سنوات طاولت الانتقاداتُ نظامَ الإدارة المحلّية، وطال انتظار المواطنين والحالمين أول تشكيل لمجلس المحافظين بعد الثورة في عهد الرئيس السابق محمّد مرسي، سرعان ما تزايدت أعداد هؤلاء، لتعود إلى الوضع السابق للثورة، فوصل قرابة 21 محافظاً من خلفية عسكرية وأمنية من بين 27، وفي آخر تشكيل تراجع هذا الرقم قليلاً لكنّه لم يَخلُ من 15 لواءً أو فريقاً، الأمر الذي يجعل من مقولة عسكرة الإدارة المحلّية متحقّقة إلى حدّ بعيد. ولا عجب، فالرئيس نفسه يشعر بأنّ المدنيين غير صالحين للحكم المحلّي أو غير المحلّي، وهو الذي بدا مستاءً من بعض المحافظين لعدم قدرتهم على تطبيق بعض القرارات المُتعلّقة بمخالفات البناء، فهدّدهم بالإقالة، وإنزال الجيش للتنفيذ، رغم أنّه اختارهم على عينه، بل ذهب الرجل إلى المطالبة بتعيين ضابط لكلّ قريةٍ بديلاً من نظام عُمَد القرى، المعمول به منذ أكثر من مائتي عام تقريباً، ليضمن تنفيذ مشروعاته بالسرعة المطلوبة، ناهيك عن الولاء، الذي هو محلّ شكّ في كلّ مدني.

وبالطبع، هناك استراتيجيات شبه محفوظة للمحافظين للظهور بمظهر الجادّين، منها أنّه يقوم أحدهم بالتنكّر في زيّ مريض أو في زيّ راكب تاكسي أو زبون عند بائع خضروات، وتأخذ الصفحات الوطنية هذه القصّة هنا وهناك لتُغيّر اسم المحافظة فقط، وتُتداول في نطاق واسع لإحداث صدى شعبوي مفاده أنّ السيد الرئيس يختار محافظين يعملون بكلّ جدّية لأجل المواطن وراحته، حتّى أنّ أحدهم فوجئ بمواطن يريد منه تزويجه، وأنّه لا يملك دخلاً شهرياً سوى ألف جنيهٍ، فطلب منه القدوم إلى مكتبه، لتحتفي الصفحات بهذا الفعل، وكأنّه حلّ مشكلات الشباب جميعاً. قد تكون هذه قناعات لدى هؤلاء ومساعديهم ونوابهم، لكنّ مستوى التفكير هذا يحتاج لإعادة نظر، لأنه يضع المحافظ نفسه في كثير من الأحيان في موضع حرج، كما حدث في موقف المحافظ مع طبيبة سوهاج، والذي اقتضى اعتذارَ رئيس الوزراء نفسه، بعد موجة نقد حادّة في مواقع التواصل، ومن نقابة الأطبّاء. ولكي لا نحمّل المحافظين أنفسهم أعباءً تفوق قدراتهم، فإنّ النظام نفسه، ورغم بعض التطوّرات الدستورية في 2012 و2014، لا يزال بعيداً البعد كلّه عن اللامركزية والحوكمة، وعن الحكم المحلّي، ناهيك عن الحكم الرشيد، وكلّها، إذا افترضنا حسن النيّة، مفاهيم لا يمكن تشغيلها في إطار نظام عسكري مهما كانت المُدخلات، فالنظام الذي ينهي المشروع الذي يحتاج خمس سنوات في سنتين أو سنة، يبدو جيّداً، لكنّه غير ذلك عندما نكتشف عيوباً كارثية في عديد من مشروعات البنية التحتية التي نُفّذت في عام واحد. لا ننفي أهمية المتابعة والتفتيش والرقابة اليومية على الأسواق والمشروعات في نطاق المحافظة ومدنها وقراها، لكن ممارستها موسمياً، أو مرّة واحدة في بداية المدّة، أو في فترات متباعدة، ومن دون صلاحيات كبيرة تقابلها رقابة أعلى قادرة على محاسبة المحافظ ذاته، هذا النمط يُفقد السلوك معناه ويجعل نهايته متوقّعة، مهما حاولنا الانبهار به في كلّ مرة.

> النظام المصري رغم بعض التطوّرات الدستورية لا يزال بعيداً البعد كلّه عن اللامركزية والحوكمة، وعن الحكم المحلّي، ناهيك عن الحكم الرشيد
>
> المحافظ والمسؤول الذكي المطلوب هو الذي يتمدّد في السياق القانوني والدستوري والإداري المتاح، ليملأ كلّ فراغ لمصلحة المواطن

فإذا كان هذا قدرنا فعلى الأقلّ نحن مواطنون لا نريد محافظين غرباء، وكأنّهم يكتشفون للمرّة الأولى أن سائقي سيّارات الأجرة أو «الميكروباص» لا يلتزمون بالتعرفة التي تحدّدها المحافظة، فيحتاجون التخفّي للإمساك بسائق هنا وهناك، لأنّ المحافظ الجديد، وبالذات صاحب الخلفية العسكرية برتبة لواء فما فوق، غالباً لم يشعر بالمعاناة في حياته من مشكلة العشوائية والقمامة، فهو عادةً يسكن حيّاً راقياً، ولا المواصلات، فمنذ تخرّجه من الكلّية الحربية أو الشرطة لديه سيّارات وسائقون في خدمته، أو لديه سيّارته الخاصّة، وبالتالي هو لا يعرف أنّ سيّارات الأجرة كافّة، العاملة بين القاهرة والمحافظات الأخرى، لا تعمل ولم تعمل بالتعرفة الرسمية منذ عقود تقريباً، ولا يعرف أنّ هناك ما يشبه المافيا تدير تلك المواقف (وأخرى تدير القمامة، وآخرين في الصحّة والإسكان) في غير صالح المواطن، نريد مدنياً صعد من القاع من ملح هذه الأرض يعرف مشكلات المستشفيات والمواصلات والمباني والطرق، ولديه القدرة على الاستماع لمن يعرفون أكثر في كلّ قطاع، لا لشخص يعتقد أنّ كلّ شيء يُحلّ بالأوامر الصارمة والصراخ فقط.

المحافظ والمسؤول الذكي المطلوب هو الذي يتمدّد في السياق القانوني والدستوري والإداري المتاح، ليملأ كلّ فراغ لمصلحة المواطن، لا لمصلحة السلطة فقط، بالجبايات هنا وهناك، ولطالما شهدت مصر في عهد حسني مبارك أسماءَ عدّة محافظين لن تنساهم المحافظات التي عملوا فيها، سواء لإنجازاتهم في قطاعات معيّنة أو لقدرتهم على الضبط والربط في مواجهة تمدّد الظواهر العشوائية، من غير عَسف في استعمال السلطة، هو الذي يعرف حدود التداخل بين الوزارات المختلفة والمديريات التابعة لها، وإدارته المحلّية، ويُوسّع حدود التعاون والمتابعة والرقابة، ويقتنص أدوات لها لصالح الجميع. هو الذي يحيط نفسه بشباب منغمسين في واقع محافظته، وفي العمل الأهلي، وفي النخب العلمية المحلّية ذات التجربة للتفكير في حلول جماعية للمشكلات، بالمشاركة لا بالفرض.

نريد محافظاً عندما يرى مشكلة ازدحام يُفكّر مباشرة في كيف تَحلّ المدن في العالم هذه المشكلة، فيطير شرقاً وغرباً لعقد شراكات مع مُصنّعي الباصات، ويخترع نظاماً للنقل العام، وهيئة له، كما في محافظات مصرية أخرى، وكما في مدن العالم، لا أن يتعاقد بالأمر المباشر مع شركة خاصّة هنا وهناك، فتفرض شروطها عليه وعلى المواطنين محتكرةً جزءاً من السوق، فيسخط الجميع في النهاية. نريده أن يتخيّل نفسه مُنتخباً، وفي منافسة مع المحافظات الأخرى لتحسين أحوال الناس، وليس تحسين مداخيل الدولة فقط، أو قضاء مدّته بهدوء تامّ. وبغير ذلك، مع الأسف، ستظلّ مدننا وقرانا غارقةً في العشوائية والتردّي.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads